أيار 2020

أثر أزمة جائحة كورونا COVID -19 على الفئات الهشة من العمال والمنشآت الصغيرة في سوق العمل اللبناني

دراسة تقييمية سريعة

مقدمة

قامت منظمة العمل الدولية ومعهد فافو للعمل والبحوث الاجتماعية، بإجراء تقييم سريع لاستكشاف تأثير COVID-19 على الفئات الهشة من العمال والمنشآت الصغيرة في لبنان، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، مجلس اللاجئين الدنماركي (DRC)، مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية، ميرسي كور، وأوكسفام إضافة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

يلقي التقرير الضوء على بعض القضايا والمخاوف الملحة التي يواجهها العمال اليوم، لا سيما الفئات الهشة منهم، من حيث التوظيف، ومصدر الدخل، والظروف الاقتصادية الحالية، وآفاق المستقبل القريب. بالإضافة إلى أنه يبرز آثار الوباء على الأعمال التجارية الصغيرة واستراتيجيات التعامل والتكيف وآفاق الأعمال التجارية، متضمنة الآثار المترتبة على العمالة فيها.

ويستند التقييم إلى البيانات التي تم جمعها من خلال عملية مسح عينة عن طريق الهاتف للأفراد والمنشآت الصغيرة التي تم اختيارها عشوائيًا من قواعد البيانات الموجودة والتي تحتفظ بها المنظمات الإنسانية والإنمائية المشاركة في التقرير. ويغطي عينة من 1،987 فردا من الجنسية اللبنانية والسورية (70 في المائة منهم سوريون و48 في المائة نساء) وممثلون عن 363 مؤسسة صغيرة .

النتائج الرئيسية

التأثير على العمال من الفئات الهشة

درجة عالية من العمل غير المنظم بين اللبنانيين والسوريين قبل الجائحة، بدرجة أقل منها بقليل بين النساء اللاتي يعملن في القطاع غير المنظم

- 2 في المائة فقط من السوريين المستجيبين مشتركين بمظلة الضمان الاجتماعي، في حين أفاد 14% فقط من العمال اللبنانيين أن تغطية الضمان الاجتماعي كانت من خلال أرباب عملهم.
- ما يقرب من ثلثي المستجيبين لم يكن لديهم أي تغطية تأمين صحي.
- 95% من اللاجئين السوريين العاملين لا يحملون إلى تصاريح عمل سارية المفعول.
- نصف العمال الذين شملهم الاستطلاع يعملون في وظائف موسمية ومؤقتة وغير منتظمة.

تسريح للعمالة بشكل دائم و/أو مؤقت من الوظائف مع تأثير أقوى على العمالة في القطاع غير المنظم بسبب الجائحة

- تم تسريح غالبية المستجيبين (84 في المائة) بشكل دائم و/أو مؤقت من العمل بسبب الجائحة، حيث كانت حصة العمال من السوريين المسرحين بشكل دائم تقارب ضعف العمال من اللبنانيين.
- أفاد 11% فقط من المستجيبين بأنهم عملوا خلال فترة الإغلاق.
- تم تسريح 60% من اللاجئين السوريين بشكل دائم في حين أن 31% منهم تم تسريحهم مؤقتًا. مقارنة بأرقام العمال من الجنسية اللبنانية 39% و38% على التوالي.
- وجد أن العمال الذين يفتقرون إلى عقود مكتوبة كانت معدلات تسريحهم أعلى، وكذلك بين العمال المستقلين والعاملين لحسابهم الخاص.
- فقط 2 بالمائة من العمال كانوا في إجازة مدفوعة الأجر أثناء الإغلاق. النسبة أعلى بين أولئك الذين لديهم عقود مكتوبة.

آثار ملموسة لإجراءات الإغلاق تتضمن الحسومات والخسائر في المداخيل والأجور

- انخفضت المداخيل والأجور في شهر آذار 2020 بأكثر من الثلثين لكل من المستجيبين اللبنانيين والسوريين على حد سواء مقارنة بمتوسط دخلهم الشهري في الاثني عشر شهرًا الماضية.
- أفاد 94 % من المستجيبين العاملين من كلا الجنسيتين بتخفيضات كبيرة في الأجور.
- كانت التخفيضات في دخل الأجور ترجع بشكل رئيسي إلى عمليات التسريح (43 في المائة) وانخفاض ساعات العمل (52 في المائة). أما أصحاب الـ 5 بالمائة المتبقين من المستطلعين فقد خُفضت أجورهم من قبل أصحاب العمل.

قدرات تكيف محدودة للأسر لمواجهة التحديات المالية

- أفاد 21 في المائة من المستجيبين اللبنانيين أن أسرهم لديها مدخرات، مقابل 6 في المائة من اللاجئين السوريين.
- من بين الأسر القليلة نسبياً (11 في المائة) التي لديها مدخرات، أفاد ثلاثة أرباع الأسر السورية ونصف الأسر اللبنانية أن مدخراتها لن تستمر لأكثر من شهر.
- أفاد 12 في المائة فقط من جميع المستجيبين (18 في المائة من السوريين و3 في المائة من اللبنانيين) بأن أسرهم تلقت مساعدة نقدية.
- وتلقت أسر 23 في المائة من جميع المستجيبين (29 في المائة من السوريين و17 في المائة من اللبنانيين) مساعدة عينية .

اختلافات كبيرة تم الإبلاغ عنها للتدابير المتخذة في أماكن العمل للتخفيف من خطر الإصابة بفيروس كورونا

- سبعة وثلاثون بالمائة من اللاجئين السوريين المجيبين أفادوا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراءات في أماكن عملهم للتخفيف من خطر الإصابة بالعدوى، مقارنة بـ 9 بالمائة من المستجيبين اللبنانيين.
- في حين أفاد 80 في المائة من العمال اللبنانيين بأنه تم إدخال تدابير التطهير في أماكن عملهم، فإن 37 في المائة فقط من السوريين أفادوا بذلك. تنطبق اختلافات مماثلة بين اللبنانيين والسوريين على تدابير أخرى، بما في ذلك غسل اليدين المنتظم، وتوفير معدات الحماية (أقنعة الوجه)، قواعد التباعد المكاني المفروضة ، وتقليل أعداد التجمعات.

تأثرت الواجبات المنزلية بتأثيرات متباينة للنساء والرجال خلال فترة الإغلاق

- توافق حوالي 70 في المائة من جميع المستجيبين على جملة أن "واجباتهم المنزلية زادت خلال فترة الإغلاق."
- أفاد 81 في المائة من النساء اللبنانيات و64 في المائة من الرجال اللبنانيين بزيادة الواجبات المنزلية، مقارنة بـ 73 في المائة من النساء السوريات و64 في المائة من الرجال السوريين.
- وبالنظر إلى أن نسبة أكبر من النساء كن لا يزلن يعملن كالمعتاد مقارنة بالرجال، إلا أن عبء العمل الإضافي على النساء الناجم عن الوباء هو أثقل متجليا بزيادة الواجبات المنزلية مقارنة بالرجال.

رضا عام عن تدابير الاستجابة الحكومية لـ COVID-19 في حين لا يزال هناك قلق بشأن الوضع الصحي والاقتصادي

- بشكل عام، أفاد 54 بالمائة من المستجيبين عن رضاهم عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية للتخفيف من أثر جائحة كورونا.
- غالبية المستجيبين الذين شملهم الاستبيان (56 في المائة) أشاروا إلى دعم نقدي يوجه للأسر التي فقدت مصادر دخلها كإجراء مهم لتخفيف الأثر السلبي للأزمة، بينما كان رأي حوالي 29 في المائة منهم أن المساعدة الغذائية العينية تدبير مهم أيضا.

التأثير على المنشآت الصغيرة

عينة المنشآت كانت تتميز بأن تلك التي أصحابها من النساء هي منشآت ناشئة

- تميل النساء إلى امتلاك مشاريع أصغر مقارنة بالرجال. كانت ثلاثة أرباع الأعمال المنزلية مملوكة للنساء، في حين أن جميع المنشآت المتوسطة الحجم التي شملها الاستطلاع مملوكة للرجال.
- تمتلك النساء بشكل أساسي مشاريع ناشئة أكثر من الرجال. ما يقرب من نصف المنشآت التي كانت مملوكة للنساء كان عمرها أقل من سنة واحدة. وفي الوقت نفسه، كان الرجال يمتلكون 95 في المائة من جميع المنشآت التي يزيد عمرها عن 10 سنوات.

مؤشرات على ارتفاع العمالة غير المنظمة في المنشآت المسجلة

- 58 في المائة من المنشآت التي شملها الاستبيان كانت مسجلة بشكل قانوني (46 في المائة من الأعمال المنزلية وجميع المنشآت المتوسطة الحجم.
- قدمت قلة قليلة فقط من المنشآت المشاركة في العينة الضمان الاجتماعي (31 في المائة) أو التأمين الصحي (23 في المائة) لعمالها. في حين أن بعض المنشآت الصغيرة في العينة قدمت مثل هذه المزايا، فإن 93 بالمائة من المنشآت الكبرى غطت الضمان الاجتماعي لعمالها، و63 بالمائة قدمت تأمينًا صحيًا.
- 14 في المائة فقط من جميع المنشآت تعمل بعقود مكتوبة لموظفيها، بيد أن 30 في المائة من جميع المنشآت المتوسطة الحجم كانت تعمل بعقود مكتوبة لموظفيها.

كانت الأزمة الاقتصادية في لبنان تؤثر سلبًا على المنشآت قبل بداية أزمة جائحة كورونا

- ثلث المنشآت في العينة فقط قالت انها كانت رابحة قبل الإغلاق، مما يعكس واقع الأزمة الاقتصادية التي كانت تؤثر بالفعل على البلاد في ذلك الوقت.
- أربعين في المائة من المنشآت كانت عند نقطة التعادل، في حين كانت 26 في المائة من المنشآت تعمل بخسارة. يشار إلى أن هذا النمط متشابه تماما لجميع المنشآت بغض النظر عن حجمها.
- ثلاثة وأربعون في المائة من جميع المنشآت في العينة لديها نوع من الالتزام المالي قبل فترة الإغلاق، 20 في المائة منها لديها قروض بنكية؛ و13 في المائة لديهم قروض تمويل صغير. ينوه إلى أنه تزيد حجم الالتزامات المالية مع حجم المنشأة.

زيادة تفاقم الأزمة الاقتصادية للشركات بسبب الجائحة

- حوالي نصف المنشآت في العينة (51 في المائة) توقفت عن العمل مؤقتًا بسبب جائحة COVID-19 وتدابير الإغلاق المرتبطة به.
- نتيجة لجائحة كورونا والإغلاق، كانت 40 في المائة من المنشآت في العينة تعمل بساعات عمل مخفضة، أو بعدد أقل من العمال (36 في المائة)، أو بأنواع أخرى من التخفيضات (4 في المائة)، بينما كانت 9% فقط من الشركات تعمل كما كانت قبل الأزمة.
- إن الآثار الاقتصادية الرئيسية للحظر على الشركات الصغيرة هي انخفاض المبيعات وخسارة في الإيرادات.
- أشير إلى عدم القدرة على الحصول على السيولة المالية (40 في المائة)، وزيادة تكاليف الإنتاج (28 في المائة)، والمشاكل المتعلقة باستيراد المواد اللازمة للعمليات (19 في المائة)، على أنها آثار سلبية كبيرة لعملية الإغلاق .

العاملون في المنشآت الصغيرة يعانون من عدم دفع أجورهم وحالات التسريح من العمل إضافة إلى سوء ظروف العمل

- أربعة وستون في المائة من العمال الذين لم يتمكنوا من الذهاب إلى العمل بسبب الإغلاق لم يتلقوا أي أجور من أصحاب العمل. في حين حصل 20 في المائة على جزء من أجرهم العادي، بينما حصل 16 في المائة على سداد كامل.
- في 363 منشأة شملها الاستطلاع، تم تسريح 281 عاملاً بشكل دائم، كما تم تسريح 574 عاملاً بشكل مؤقت بسبب الوضع الناجم عن جائحة COVID-19 والإغلاق. وهذا يعني أن ثلث العمال البالغ عددهم 2,579 الذين كانت تستخدمهم هذه الشركات قبل الإغلاق قد تم تسريحهم منذ ذلك الحين.

وعي محدود حول تدابير الدعم المقدمة للمنشآت، بينما تتبع الشركات استراتيجياتها الخاصة

- 18في المائة فقط من جميع المنشآت التي شملها الاستطلاع كانت على علم بأي تدابير دعم تقدمها الحكومة أو الجهات الأخرى. ومن بينهم، كانت أنواع الدعم الأكثر شيوعًا هي الإعانات الحكومية، أو الإعفاءات الضريبية، أو تأخير سداد القروض، أو تخفيض أسعار الفائدة. ومع ذلك، تلقت 5 في المائة فقط من المنشآت دعم من هذا القبيل.
- لمعالجة الظروف الحالية، نظرت المنشآت التي شملتها الدراسة لمجموعة متنوعة على أنها نوع من التدابير لمواصلة العمل. حيث كان التدبير الأكثر تفضيلاً هو تطوير نماذج أعمال جديدة للإنتاج والمبيعات (35 في المائة). وشملت التدابير الأخرى إدخال التجارة الإلكترونية، وتقديم منتجات جديدة، وزيادة الأسعار، والتفاوض على تأخير المدفوعات للبنوك والدائنين.
- الدعم المالي المباشر وإعانات الأجور هي أكثر أنواع الدعم المفضلة التي ترغب المنشآت بتلقيها (مذكورة بنسبة 63 في المائة في المجموع).

احتمالات محبطة لحياة ونمو الأعمال الصغيرة في حال استمرار الوضع الحالي بالتفاقم مع جائحة كورونا

- في حال استمرار الوضع الحالي، والذي تفاقم بسبب أزمة COVID-19 لأكثر من ثلاثة أشهر، فإن 39 في المائة فقط من جميع المنشآت التي شملتها الدراسة تعتقد أنها ستستمر في العمل، في حين يتوقع 19 في المائة فقط منها أن تكون قادرة على الاستمرار في دفع أجور الموظفين.
- يعتبر انخفاض المبيعات والقيود المفروضة على العملات الأجنبية وانخفاض السيولة أخطر التحديات التي تواجه المنشآت في الأشهر المقبلة إذا استمر الوضع الحالي.
- تمت الإشارة إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي كتحديات رئيسية للمنشآت في الأشهر القادمة.

توصيات عامة

- مواجهة حالة البطالة المرتفعة التي تفاقمت بسبب الأزمات المتعددة من خلال توفير تدابير فعالة تشتمل على خلق فرص عمل على المدى القصير بالتنسيق بين المجتمع الدولي وحكومة لبنان.
- ضمان توفير أنظمة الحماية الصحية والاجتماعية، التي تعتبر فعالة في دعم العمال المنشآت في أوقات الأزمات.
- تقديم دعم حكومي سريع ومستمر وسريع للمنشآت الضعيفة، سواء كانت منشآت صغيرة ومتوسطة أو المنشآت العاملة في القطاع غير الرسمي أو في القطاعات الأكثر تضررا.
- تسهيل إجراءات الحصول على تصاريح العمل للسوريين في قطاعات محددة.
- معالجة الاقتصاد غير المنظم وإضفاء الطابع الرسمي عليه والحد من العمالة غير المنظمة من خلال الشراكات القوية والحوار الاجتماعي.
- بناء شراكات قوية من أجل استجابة كفؤة وفعالة.